لانه التزم سلامة الثلثين وان شرط المضارب
للمالك ثلثه وثلثه لعبد المالك ثلثه وقوله
على ان يعمل معه عاديٌ وليس بقيد وشرط
لنفسه ثلثه صح وصار كانه اشترط للموالي
ثلثي الربح كذا في عامة الكتب وفي نسخ المتن
والشرح هنا خلط فاجتنبه ولو عقدها المأذون
مع اجنبي وشرط المأذون عمل مولاه لم يصح ان
لم يكن المأذون مديونا لانه اشتراط العمل على
المالك والاصح لانه حينئذ لا يملك كسبه واشتراط
عمل رب المال مع المضارب مفسد للعقد لانه
يمنع التخلية فيمنع الصحة وكذا اشتراط عمل
المضارب مع مضاربه او عمل رب المال للمضارب
الثاني خلافا لمكاتب شرط عمل مولاه كالو ضارب
مولاه ولو شرط بعض الربح للمساكين او للحاج او
في الرقاب او امرأة المضارب او مكاتبه صح العقد و
لم يصح الشرط ويكون المشروط لرب المال ولو شرط
البعض لمن شاء المضارب فان شاءه لنفسه او
لرب المال صح الشرط والا بان شاء لاجنبي لا يصح
ومتى شرط البعض لاجنبي ان شرط عليه عمل صح
الشرط والا لا فلا كذا في المنهاج في الاصح
مطلقا والمشروط للاجنبي ان شرط عمله والا
فللمالك ايضا وعزاه للذخيرة خلافا للبرجندي
وغيره فتنبه ولو شرط البعض لقضاء دين

المضارب

المضارب او دين المالك جاز ويكون للمشروط
له فقط دينه ولا يلزم برفعه لغرمائه بخلاف ما لو
المضاربة بموت احدهما لكونها وكالة وكذا بقتله
وجحد يطرأ على احدهما ويجنون احدهما مطبقا هو
قهستاني وفي البزازية مات المضارب والمال
عروض باعها وصيه ولو مات رب المال والمال نقد
بطل في حق التصرف ولو عروضا بطل في حق السافرة
لا التصرف فله بيعه بعرض وتقدير بالحكم بلحوق
المالك مرتدا فان عاد بعد لحوقه مسلما فالمضا
على حالها حكم بلحاقه امة او عبدا خلافا لوكيل لانه لاحق
له بخلاف المضارب ولو ارتد المضارب فهي على
حالها فان مات او قتل او لحق بدار الحرب وحكم
بلحاقه بطلت وما تصرف نافذ وعهدته على المالك
عند الامام محمد ولو ارتد المالك فقط او ولحق
فتصرفه اي المضارب موقوف وكذا لو لحق
وتركه وينعزل بعزله لانه وكيل فتعلم به بخبر
رجلين مطلقا او فضولي عدلا او رسولا بمثنى والا
يعلم لا بخبر فاسق فان علم بالعزل ولو حكما كموت المالك
ولو حكما والمال عروض هو هنا ما كان خلاف جنس
راس المال فالدراهم والدنانير هنا جنسان
بلحمها ولو بسنبلة ولو نماء لم ينصرف في ثمنها ولا في
نقد من جنس راس ماله وبيع الخلافة بدا استحسانا
لوجوب رد جنسه وليظهر الربح ولا يملك المالك

عنها